

العدالة اللغوية

القانون الدولي والسياسة اللغوية

العدالة اللغوية: القانون الدولي والسياسة اللغوية

ترجمة: الدكتور حمزة محمد أبو عيسى والأستاذ الدكتور سعد عبد الله مقداد

التدقيق اللغوي: الدكتور أحمد عمار الرفاعي - 00963955205328

الطبعة العربية الأولى: 2025

جميع الحقوق محفوظة للمترجمين

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2024/10/5769)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب	العدالة اللغوية: القانون الدولي والسياسة اللغوية
تأليف	موبراي، جاكين
ترجمة	أبو عيسى، حمزة محمد عبد الله مقداد، سعد عبدالله جبريل.
بيانات النشر	عمّان: دار وائل للنشر، 2024
الوصف المادي	406 صفحة
رقم التصنيف	341.485
الواصفات	/حقوق الانسان// الأقليات اللغوية// التمييز بسبب اللغة// السياسة اللغوية// الحق في التعليم // القانون الدولي /
الطبعة	الطبعة الأولى
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى مصنفه ولا يعبر بالضرورة عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.	
(ردمك) ISBN 978-9923-51-193-0	

- جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو عن طريق أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

- All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the Publisher.

العدالة اللغوية

القانون الدولي والسياسة اللغوية

JACQUELINE MOWBRAY

جاكلين مويراي

ترجمه من الإنجليزِيَّة إلى العربيَّة

الأستاذ الدكتور

الدكتور

سعد عبد الله مقداد

حمزة محمد أبو عيسى

تقديم

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة



الطبعة الأولى

2025

هذا الكتاب ترجمةً عربيَّةً لكتاب:

Jacqueline Mowbray, *Linguistic Justice: International Law and Language Policy*, OXFORD UNIVERSITY PRESS: United Kingdom, 2012.

Copyright © 2012 by OXFORD UNIVERSITY PRESS

تقديم الترجمة

في الثالث عشر من شهر يوليو 2024م، تلقيت رسالة كريمة من الزميل العزيز الأستاذ الدكتور حمزة محمد أبو عيسى، أستاذ القانون الجزائري وعميد كلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية الحبيبة، حيث أبلغني بموضوع هذا الكتاب وأنه قد قام - بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور سعد عبد الله مقداد - بترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية. وكم كانت سعادتي باللغة بكتابة التقديم لهذا الكتاب، ومبعث هذا الشعور بالسعادة يعود إلى أمور أربعة، تتعلق في مجملها بالمؤلفين العزيزين، وبموضوع الكتاب، وكونه كتاباً مترجماً من إحدى اللغات الأجنبية، وكونه عمل مشترك لم ينفرد به شخص واحد.

فمن ناحية أولى، أتابع منذ فترة طويلة الإنتاج العلمي المتميز للأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى، وكم كان إعجابي كبيراً بموضوع رسالته للدكتوراه عن «مدى توافق قواعد الإثبات أمام المحكمة الجنائية الدولية مع نظرية الإثبات الجنائي». وسبب إعجابي بهذا الموضوع هو قناعتني الشديدة بضرورة النظرة التكاملية بين قواعد القانون الوطني وقواعد القانون الجنائي الدولي. وفي اعتقادنا أن الخطوة الأولى في تحقيق هذه النظرة التكاملية تتحقق من خلال المقارنة والبحث في مدى التوافق بين الأحكام القانونية الوطنية والأحكام القانونية الدولية، وهو عين ما قام به الأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى في رسالته للدكتوراه.

ومن ناحية أخرى، فإن للأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى إسهامات وافرة ودور بارز في تيسير اطلاع القارئ العربي على القوانين والمؤلفات القانونية الأجنبية. وللتدليل على ذلك، يكفي أن نشير إلى الأعمال المتميزة التي قام بها من خلال ترجمة كتاب «فن تعليم القانون» وترجمة النسخة الإنجليزية من كتاب «الإنسان المجرم» للعالم الإيطالي الشهير سيزار لومبروزو. ولا يفوتنا كذلك الإشارة إلى ترجمة «القانون الجزائري الفرنسي» وكتاب «مبادئ قانون العقوبات الألماني» وكتاب «القانون الجزائري

في إيطاليا». وتأتي ترجمة كتاب «العدالة اللغوية.. القانون الدولي والسياسة اللغوية» ضمن هذه المسيرة الحافلة في ترجمة المؤلفات القانونية الأجنبية، التي نأمل ألا تتوقف عند هذا الحد، وأن تستمر هذه النافذة المهمة على الفقه القانوني الأجنبي، التي يقوم الأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى بدور مشهود وبارز ومتميز فيها، وربما يكون هو صاحب الإسهام الوحيد في الوقت الحالي بهذا الشأن. ولا نغالي إذا قلنا إن مثل هذه الترجمات نادرة جداً في المجال القانوني، وربما يعود ذلك إلى صعوبة عملية ترجمة المؤلفات القانونية على غير القانونيين، وعدم إقبال رجال القانون على مثل هذه الترجمات. ويحسب للأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى في هذا الشأن أن ترجماته لم تقتصر على القانون الفرنسي، وإنما امتدت إلى كل من القانونين الألماني والإيطالي. وترجمته لكتاب «القانون الجزائري في إيطاليا»، يذكرنا الأستاذ الدكتور حمزة أبو عيسى بالفقيه القانوني الكبير الأستاذ الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي والفقيه القانوني الكبير الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم زيد، وترجمتهما لقانون الإجراءات الجنائية الإيطالي الجديد - القانون رقم 447 بتاريخ 16 فبراير 1988م.

وكم أعجبن في العمل العلمي الذي بين أيديكم عدم انفراد شخص واحد به، حيث اشترك في إعداده وإخراجه إلى النور كل من الأستاذ الدكتور حمزة محمد أبو عيسى والأستاذ الدكتور سعد عبد الله مقداد. والواقع أن المؤلفات المشتركة غير شائعة في المكتبة العربية بوجه عام، والمكتبة القانونية العربية على وجه الخصوص. فمن النادر أن تجد كتاباً اشترك في تأليفه أو إعداده أكثر من مؤلف واحد. وفي اعتقادي أن تجربة المؤلفات المشتركة ينبغي أن تحظى بالاهتمام وتعزيز هذه الثقافة في عالمنا العربي. فإذا سلمنا بأهمية الاشتراك في إعداد مؤلف واحد، وبالنظر لأن العمل ينصب على ترجمة مؤلف من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، فإن الذهن ينصرف مباشرة إلى عملية الترجمة في ذاتها، والاعتقاد بالتالي أن الشخص المناسب لهذا العمل هو أحد المتخصصين في الترجمة من الإنجليزية إلى اللغة العربية. ولكن،

أدهشني وأعجبني في الوقت ذاته أن يكون ميدان التخصص العلمي والأكاديمي للأستاذ الدكتور سعد عبد الله مقداد هو «اللغة العربية وآدابها»، وأن يكون التخصص الدقيق له «النحو والدلالة».

وأما عن موضوع الكتاب، فقد استوقفني منذ البداية العنوان المتفرد له، وهو «العدالة اللغوية» (Linguistic Justice). وربما يبدو هذا الاصطلاح غريباً بعض الشيء على القارئ العربي، ولا سيما في الدول التي لا تعرف سوى لغة رسمية واحدة يتحدث بها كل أفراد الشعب، وهي اللغة العربية، كما هو الشأن في المملكة الأردنية الهاشمية الحبيبة. وفي المقابل، يمكن أن نصادف ظهور هذا المصطلح على استحياء في الدول العربية التي تقرر دساتيرها وضعاً رسمياً للغة أخرى بالإضافة إلى اللغة العربية، كما هو الشأن في المملكة المغربية (الفصل الخامس من دستور المملكة المغربية لسنة 2011م) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المادتان الثالثة والثالثة مكرر من الدستور الجزائري لسنة 1996م، معدلاً بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 وبالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008م) وجمهورية العراق (المادة الرابعة من الدستور الحالي الصادر سنة 2005م). وتقرر هذه النصوص مبدأ احترام التعددية اللغوية وحقوق الأقليات اللغوية في التحدث وتعليم أبنائهم باللغة الخاصة بهم. والواقع أن هذه النصوص الدستورية تأتي انساقاً مع المادة السابعة والعشرين من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بنصها على أن «لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم». وجدير بالذكر في هذا الصدد أن حق الأفراد المنتمين إلى أقلية لغوية في استعمال لغتهم فيما بين أنفسهم، على الصعيدين العام والخاص، متميز عن الحقوق اللغوية الأخرى المصونة بموجب العهد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي التمييز بين هذا الحق

وبين الحق العام في حرية التعبير المصون بموجب المادة 19 من العهد. فهذا الحق الأخير متاح لجميع الأشخاص، بصرف النظر عن انتمائهم إلى أقليات من عدمه. وعلاوة على ذلك، فإن الحق المصون بموجب المادة 27 ينبغي أن يفرق بينه وبين الحق المنصوص عليه في المادة 14-3 (و) من العهد الدولي، والتي تخول للمتهمين الحق في الترجمة الشفوية حينما لا يكون بمقدورهم فهم اللغة المستعملة في المحاكم أو التكلم بها. وعبر صفحات هذا الكتاب، سيعيش القارئ تجربة فريدة في التعرف على النتائج المختلفة لحق الأقليات اللغوية في استعمال اللغات الخاصة بها.

وبالاطلاع على الكتاب الذي بين أيديكم، ومع قراءة الصفحة الأولى منه، سيقف القارئ العزيز على مدى أهمية موضوعه. إذ تبدأ مقدمة الكتاب بسرد واقعة طريفة شهدتها مملكة بلجيكا باعتبارها إحدى الدول التي تتميز بالتعدد اللغوي لمواطنيها. وتتلخص هذه الواقعة في أن القادة السياسيين البلجيكين لم يتمكنوا من تشكيل ائتلاف حاكم بعد الانتخابات العامة التي جرت عام 2010م، واستمرت هذه الحالة من الجمود السياسي لمدة سنة ونصف تقريباً. وكانت مسألة التعدد اللغوي في قلب هذه الأزمة السياسية غير المسبوقة في حداثتها. إذ اختلف السياسيون الناطقون باللغة الفلمنكية والناطقون باللغة الفرنسية حول التدابير اللازمة لاستيعاب المجموعتين اللغويتين المتميزتين في البلاد. وغني عن البيان أن لغات الأقليات يمكن أن تشكل عنصر ثراء مجتمعي، ويمكن في الوقت ذاته أن تكون سبباً لإثارة المشاكل والقلق والاضطرابات. وكم كان أحد الكتاب من المملكة المغربية الشقيقة موفقاً في التعبير عن هذه الإشكالية، عندما عنون كتابه بعبارة «العدالة اللغوية في المجتمع المغربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسي». ولم يعد النقاش في الوقت الراهن قاصراً على الحالة التي يكون فيها شعب الدولة مكوناً من أفراد يتحدثون لغات مختلفة، وإنما يمتد النقاش إلى الحديث عن الحقوق اللغوية للمهاجرين. ومن جماع ما سبق، يبدو سائغاً القول إن السياسة اللغوية والحقوق المقررة للأقليات اللغوية مسألة

عالمية، ويمكن أن تثار في أنحاء العالم أجمع، ولا تزال تواجهنا مسائل اللغة بمجموعة هائلة من القضايا والاهتمامات والإشكاليات.

ولا شك عندي في أن الجهد المبذول في إعداد هذا الكتاب قد استغرق الزمن الطويل وتطلب الكثير من المراجعة والتدقيق. ولذلك، فإن التهئة واجبة إلى كل من الأستاذ الدكتور حمزة محمد أبو عيسى والأستاذ الدكتور سعد عبد الله مقداد، على إنجاز هذا العمل العلمي القيم، ويحدونا الأمل في إصدارات أخرى لهما على القدر ذاته من التميز والتفرد والإبداع. والله أسأل أن يحقق لنا ولكم الآمال جميعها. والله الموفق والمستعان.

الدكتور أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة

أبو ظبي في 29 أغسطس 2024م

شكر وتقدير

أنا مدينة للعديد من الأشخاص والمؤسسات على لطفهم وكرمهم معي طوال فترة هذا المشروع، الذي بدأ بأطروحة دكتوراه في جامعة كامبريدج. فقد كنت محظوظة منذ البداية بوجود مشرفة رائعة هي سوزان ماركس، التي كانت حكمتها وتوجيهاتها وبصيرتها مصدرًا دائمًا للدعم والإلهام. لا أستطيع أبدًا أن أعبر بشكل كافٍ عن امتناني لكرمها وتشجيعها ونصائحها. أجد نفسي محظوظة بأن يكون لدي مثل هذه المشرفة.

أما في إطار المساعدة المالية والعملية في مختلف مراحل هذا البحث، فأتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة السير جون موناخ العامة وكلية الحقوق في جامعة سيدني. فقد عملت مؤسسة السير جون موناخ العامة على تمويل أطروحة الدكتوراه التي كان من المقرر أن تتطور إلى هذا الكتاب. فيما رحبت بي كلية الحقوق في جامعة سيدني لأكون باحثة زائرة في المراحل النهائية عند بحثي للدكتوراه، ودُعم هذا المشروع عبر المنح المقدمة من صندوق دعم المنح القانونية وبرنامج منح تطوير أبحاث الباحثين في بداية حياتهم المهنية، فضلاً عن منحي إجازة تفرغ علمي لإكمال هذه المخطوطة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في مطبعة جامعة أكسفورد الذين أرشدوني باهتمام أفضل إرشاد لإعداد هذا الكتاب.

وطوال هذا المشروع، قدّم الأصدقاء والزملاء في كامبريدج ولندن وسيدني وأماكن أخرى الاقتراحات والتشجيع والمشورة. حقاً، أنا ممتنة للغاية لأنني استفدت من رؤى ودعم كثيرين. كما أود أن أسجل شكري الخالص لكل من: ليزا فورد، وفلور جونز، ودانييل جويس، وأليسون كيسبي، وأن ماكنوتون، وروجر أوكيف، وشارلوت بيفرز، وديفيد رولف، وليزا توهي، وإيزابيل فان دام؛ على تعليقاتهم الثاقبة والمميزة، وللتعامل مع المسودات الأولية لفصول عدة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لعائلتي على حبهم ودعمهم الدائم. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن امتناني العميق لأخي ريتشارد، أشجع رجل أعرفه الذي أظهر لنا جميعاً كيفية خوض النضال الجيد؛ والشكر موصول لوالديّ، على حبهما المضحي بالذات، وعلى إلهامي للاعتقاد بأنني أستطيع أن أفعل أي شيء إذا قررت ذلك حقاً؛ وإلى تيم، الذي كان معي في كل خطوة من هذه الرحلة، فقد جعل حبه غير المشروط كل شيء ممكناً.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

17	مقدمة.....
39	الفصل الأول: اللغة في التعليم - السياق والتعقيد.....
39	1.1 العدالة اللغوية في التعليم: القضايا ذات الصلة.....
39	1.1.1 الأهمية.....
53	2.1.1 السياق.....
59	3.1.1 منظورٌ نظريُّ: (بورديو) في اللغة والتعليم.....
62	2.1 القانون الدولي في شأن اللغة في التعليم.....
64	1.2.1 حقوق الأقليات.....
77	2.2.1 الحق في التعليم.....
91	3.2.1 قانون حماية اللغات المهددة بالانقراض، ولغات الأقليات
102	4.2.1 الاستنتاجات.....
103	3.1 السياق الأوسع: القانون الدولي والعولمة.....
114	4.1 الخاتمة.....
117	الفصل الثاني: اللغة في الثقافة والإعلام - التعقيد والتغيير.....
119	1.2 العدالة اللغوية في الثقافة والإعلام: القضايا ذات الصلة.....
119	1.1.2 السياق.....
127	2.1.2 الأهمية.....
134	3.1.2 منظورٌ نظريُّ: بورديو في مجال الإنتاج الثقافي.....
137	2.2 القانون الدولي في شأن اللغة في الثقافة، وفي الإعلام.....

137	1.2.2 التضمين/ الإدماج.....
147	2.2.2 الهوية.....
156	3.2.2 التنوع.....
167	3.2 السياق الأوسع: القانون الدولي والعولمة.....
178	4.2 الخاتمة.....
181	الفصل الثالث: اللغة والعمل - العيب المنهجي
182	1.3 العدالة اللغوية في العمل: القضايا ذات الصلة.....
182	1.1.3 السياق.....
189	2.1.3 الأهمية.....
203	2.3 القانون الدولي في اللغة والعمل.....
205	1.2.3 قانون العمل الدولي.....
216	2.2.3 عدم التمييز.....
228	3.2.3 حرية التنقل.....
242	3.3 الخاتمة.....
245	الفصل الرابع: اللغة والدولة - سياسة اللغة
247	1.4 العدالة اللغوية والدولة: قضايا ذات صلة.....
247	1.1.4 السياق.....
252	2.1.4 الأهمية.....
259	2.4 القانون الدولي في شأن استعمال اللغة من الدولة.....
259	1.2.4 العدالة والمساواة.....
270	2.2.4 الهوية والشمول.....
283	3.2.4 التنوع.....
293	3.4 خاتمة.....

الفصل الخامس: اللغة والمشاركة في الحياة العامة-الديمقراطية والدوكسا	295
1.5 العدالة اللغوية، والمشاركة في الحياة العامة: قضايا ذات صلة	297
1.1.5 السياق: الديمقراطية	297
2.1.5 الأهمية	299
3.1.5 المنظور النظري: بورديو في المجال السياسي	305
2.5 القانون الدولي في شأن اللغة والمشاركة الديمقراطية: نظرة عامة	311
1.2.5 القانون الدولي في شأن المشاركة الديمقراطية بشكل عام	312
2.2.5 القانون الدولي في شأن المشاركة الديمقراطية لمجموعات	
الأقليات	322
3.5 القانون الدولي في شأن اللغة والمشاركة الديمقراطية: تحليل	330
1.3.5 التركيز على المشاركة في الحكومة، بدلاً من مواقع صنع	
القرار الجماعي كافة	339
2.3.5 التركيز على الدولة بدلاً من جميع مستويات الحكومة	347
3.3.5 التركيز على المؤسسات والإجراءات، بدلاً من المبادئ	354
4.3.5 عد المجتمع السياسي (الشعب السياسي) أمراً مفروغاً منه	361
4.5 خاتمة	369
الخاتمة	371
المراجع	387

مقدمة

تحتفظ بلجيكا بالرقم القياسي العالمي لأطول مدةٍ لتشكيل حكومةٍ، عقب الانتخابات الوطنية، إذ لم يتمكن القادة السياسيون البلجيكيون من تشكيل ائتلافٍ حاكمٍ بعد الانتخابات العامة، عام ألفين وعشرة 2010، مما ترك البلاد دون حكومةٍ مدة خمسمئةٍ وواحدٍ وأربعين 541 يومًا، محطمةً بذلك الأرقام القياسية، وفي قلب تلك الأزمة كانت مسألة اللغة، فقد تعثرت الجهود المبذولة لتشكيل تحالفٍ على أسسٍ لغويةٍ؛ إذ اختلف السياسيون الناطقون بالفلمنكية، والناطقون بالفرنسية، حول التدابير اللازمة لاستيعاب المجموعتين اللغويتين المتميزتين في البلاد، ومع أن هذه قد تكون أسوأ أزمةٍ لغويةٍ في تاريخ بلجيكا حتى الساعة، إلا أنها بالتأكيد لم تكن الأولى، ففي عام ألفٍ وتسعمئةٍ وثمانيةٍ وستين 1968، تسببت مقترحاتٍ لتوسيع القسم الناطق بالفرنسية في الجامعة الفلمنكية في لوفان، في اندلاع صراعٍ بين المجموعات اللغوية، تصاعد إلى أعمال شغبٍ أسقطت الحكومة. وفي سنواتها الأخيرة، تزايدت الخلافات حول حقوق الناطقين بالفرنسية في المناطق الفلمنكية إلى "حروبٍ لغويةٍ"، مما دفع بعض المعلقين إلى إعلان أن البلاد "إلى زوال" (1).

تلك الخلافات اللغوية، التي قد تبدو مستعصيةً على الحل، تسلط الضوء على أهمية السياسة اللغوية، فاللغة مهمةٌ؛ لأن المشاعر حول اللغة عاليةٌ، ولأن الخلافات المتعلقة باللغة يمكن أن تكون لها عواقب وخيمةٌ.

وتجذب أسئلة اللغة في جميع أنحاء العالم، الاهتمام، والقلق، والنقاش، والصراع أحيانًا؛ إذ تذكرنا الصراعات المستمرة حول وضع اللغة الكردية في تركيا، أو استعمال اللغة التبتية في التبت، بالأهمية الكبيرة، التي تعلقها مجموعات الأقليات على استعمال لغاتها الخاصة.

(1) Anthony Browne, 'The Language Battle That Is Tearing Belgium Apart' *The Times* (London, 9 May 2005) 35.

وفي المملكة المتحدة، نرى نقاشًا متزايدًا حول الحقوق اللغوية للمهاجرين، وكذلك: جهودًا متزايدة للإحياء، أو للحفاظ على لغات؛ مثل: الويلزية، والغيلية، والمانكس، والكورنيش، وفي الوقت نفسه: تتصارع البلدان المستعمرة سابقًا، لا سيما داخل أفريقيا، مع التداعيات السياسية؛ للاستمرار في استعمال لغات القوى الاستعمارية، أو مع الأسئلة الصعبة حول كيفية استيعاب العدد الكبير من اللغات المحلية المنطوقة في أراضيها. وتواجه مجتمعات السكان الأصليين في أنحاء العالم جميعًا، معارك شاقة؛ للحفاظ على لغاتها التقليدية من "الانقراض".

فالسياسة اللغوية هي مسألة عالمية، وفي أنحاء الكوكب أجمع، لا تزال تواجهنا مسائل اللغة بمجموعة كبيرة من القضايا والاهتمامات.

وبطبيعة الحال، هذه ليست ظاهرة جديدة، ومع ذلك، ولأسباب عدة، فقد اكتسبت المسائل المتعلقة بالسياسة اللغوية أهمية خاصة، وإلحاحًا في الآونة الأخيرة. وإن اندلاع الصراعات العرقية، على أسس لغوية في كثير من الأحيان، في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق ويوغوسلافيا السابقة، قد لفت الانتباه إلى أهمية إدارة التنوع بجميع أنواعه بطريقة سلمية، وفي الوقت نفسه: أثارت تدفقات الهجرة المتزايدة قضايا ملحة حول كيفية تلبية الدول لاحتياجات المهاجرين، وخياراتهم اللغوية. وقد غيرت العولمة أيضًا أنماط استعمال اللغة، مما أدى إلى ظهور مطالب لغوية جديدة، أبرزها: مطلب حماية اللغات الوطنية من هيمنة اللغة الإنجليزية، ونتيجة لذلك: فإن المسائل المتعلقة بالسياسة اللغوية تحظى باهتمام متزايد في مجموعة متنوعة من الاختصاصات الأكاديمية، بما في ذلك: الفلسفة السياسية⁽²⁾، والسياسة العامة⁽³⁾، وحتى اللسانيات⁽⁴⁾.

(2) Will Kymlicka and Alan Patten (eds), *Language Rights and Political Theory* (OUP 2003); Philippe Van Parijs, *Linguistic Justice for Europe and for the World* (OUP 2011).

(3) François Grin, *Language Policy Evaluation and the European Charter for Regional or Minority Languages* (Palgrave Macmillan 2003); Stephen May, *Language and Minority Rights: Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language* (2nd edn, Routledge 2011).

وهنا: تبرز "العدالة اللغوية" بوصفها مفهومًا مركزيًا ضمن هذه المجموعة المتنامية من الأدبيات، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لم يحظَ بتعريف شاملٍ على الإطلاق، إلا أنه ينقل فكرة أن السياسة اللغوية تثير أسئلةً حول العدالة بين المتحدثين بلغاتٍ مختلفة، ومع ذلك: فإن ما يشكل العدالة على وجه التحديد بين المتحدثين بلغاتٍ مختلفة، هو: موضع خلافٍ، فلا توجد نظريةً مقبولةً عمومًا، تشرح البدهيات السائدة حول ما يرقى إلى العدالة في هذا المجال، أو تضع مبادئ توجيهيةً معياريةً لتحقيق العدالة اللغوية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وبينما يجادل بعضهم في ضرورة حماية اللغات المهددة بالانقراض، يقترح آخرون أن أفضل طريقة لتحقيق العدالة، هي: مساعدة الأقليات اللغوية على التحول إلى استعمال اللغات المهيمنة، وبينما يعتقد بعضهم أن صعود اللغة الإنجليزية بوصفها لغةً عالميةً، يشير بعصرٍ جديدٍ من العدالة اللغوية، يرى آخرون أن هذا التحول يؤدي إلى تكريس الظلم! وبهذا المعنى: يتصف "الجدل الناشئ حول العدالة اللغوية"⁽⁵⁾ بحضور تصوراتٍ متنافسةٍ حول ما يشكل العدالة من الناحية اللغوية.

فكيف يظهر القانون الدولي في هذا النقاش؟

يتعامل القانون الدولي مع مسائل السياسة اللغوية، فيحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساس اللغة، وتوفر خطط حقوق الأقليات حمايةً خاصةً للغات الأقليات والسكان الأصليين، وإن القوانين التي تحمي التنوعين: الثقافي واللغوي، تحمي اللغة؛ بعدّها جانبًا من جوانب الحياة الثقافية، وفي الوقت نفسه: تؤثر مجالات أخرى من القانون الدولي في استعمال اللغة بشكلٍ غير مباشر؛ فعلى سبيل

(4) Joshua A Fishman, *Handbook of Language and Ethnic Identity* (OUP 1999); John Earl Joseph, *Language and Identity: National, Ethnic, Religious* (Palgrave Macmillan 2004).

(5) Helder de Schutter, 'Language Policy and Political Philosophy: On the Emerging Linguistic Justice Debate' (2007) 31 *Language Problems and Language Planning* 1.

المثال: قد تتطلب معايير العمل الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، تقديم المعلومات للعمال بلغة يفهمونها، كما قد يسهم قانون التجارة الدولية في زيادة هيمنة اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء العالم؛ عبر تحرير تجارة المنتجات الثقافية. وعلى الرغم من الصلة الواضحة للقانون الدولي بمسائل اللغة والعدالة، فإن إسهام الدراسات القانونية الدولية في النقاش الأكاديمي الأوسع حول العدالة اللغوية ظل محدودًا.

فقد ركزت دراسات القانون الدولي والسياسة اللغوية في المقام الأول على تعداد مختلف أحكام القانون الدولي ذات الصلة بمسائل استعمال اللغة وتفسيرها، بدلاً من النظر في القانون الدولي من منظور العدالة اللغوية! وركزت كثير من الدراسات الأخرى على تحديد الحقوق القانونية للأفراد، والتزامات الدول فيما يتعلق باستعمال اللغة⁽⁶⁾! كما سعت دراسات أخرى إلى توضيح آثار القانون الدولي في السياسة اللغوية، إما بشكل عام⁽⁷⁾، وإما فيما يتعلق بمواقف محددة⁽⁸⁾، وحددت التحليلات

-
- (6) Robert Dunbar, 'Minority Language Rights in International Law' (2001) 50 *International and Comparative Law Quarterly* 90; Niamh Nic Shuibhne, *EC Law and Minority Language Policy: Culture, Citizenship and Fundamental Rights* (Kluwer 2002); Fernand de Varennes, 'Linguistic Identity and Language Rights' in Marc Weller (ed), *Universal Minority Rights: A Commentary on the Jurisprudence of International Courts and Treaty Bodies* (OUP 2007); Susanna Mancini and Bruno de Witte, 'Language Rights as Cultural Rights: A European Perspective' in Francesco Francioni and Martin Scheinin, *Cultural Human Rights* (Martinus Nijhoff 2008)
- (7) Fernand de Varennes, *Language, Minorities and Human Rights* (Martinus Nijhoff 1996); Richard L Creech, *Law and Language in the European Union: The Paradox of a Babel 'United in Diversity'* (Europa Law 2005); Alba Nogueira López, Eduardo J Ruiz Vieytez, and Inigo Urrutia Libarona, *Shaping Language Rights: Commentary on the European Charter for Regional or Minority Languages in Light of the Committee of Experts' Evaluation* (Council of Europe Publishing 2012).
- (8) Robert Dunbar, 'Implications of the European Charter for Regional or Minority Languages for British Linguistic Minorities' (2000) 25 *European Law Review*, *Human Rights Survey* 2000 46; Fontong Raine Boonlong, 'The Language Rights of the Malay Minority in Thailand' (2007) 8(1) *Asia-Pacific Journal*

الإضافية أوجه التناقض أو الغموض في الأحكام القانونية الدولية، واستعملت ذلك أساساً لمقترحات ملموسة؛ بغية إصلاح القانون الدولي نفسه⁽⁹⁾.

ويتبنى هذا الكتاب نهجاً مختلفاً، فلا ينصب تركيزي على تحليل المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى وتفسيرها، كما إنني لا أسعى إلى تحديد نطاق تطبيق القانون الدولي على النزاعات اللغوية الملموسة، بل أطرح أسئلةً أوسع نطاقاً حول إطار الفكر، التي يسترشد بها تعامل القانون الدولي مع السياسة اللغوية بشكل عام، وهذه الأسئلة هي:

- ما الأدوات والمبادئ المفاهيمية، التي يستعملها القانون الدولي لحل النزاعات اللغوية؟

- كيف تُثري هذه المفاهيم والمبادئ، أو تحدُّ من فهمنا للمطالبات اللغوية، وإمكانيات حلها؟

- ما الافتراضات الضمنية، التي تشكل نهج القانون الدولي في التعامل مع مسائل السياسة اللغوية؟

الغاية من طرح هذه الأسئلة هي الكشف عن الفكر الأساسية حول ما يشكل سياسة لغوية "عادلة" من منظور قانوني، والكشف عن الافتراضات الضمنية المتعلقة باستعمال اللغة، التي يعمل بها القانون الدولي، وإلى استكشاف الإطار المفاهيمي، الذي يوجه القانون الدولي نحو رؤية، أو رؤى معينة للعدالة اللغوية، وبهذه الطريقة:

on Human Rights and the Law 47; Rodney K Hopson, 'Language Rights and the San in Namibia: A Fragile and Ambiguous but Necessary Proposition' (2011) 15 *The International Journal of Human Rights* 111.

(9) Joseph P Gromacki, 'The Protection of Language Rights in International Human Rights Law: A Proposed Draft Declaration of Linguistic Rights' (1991-92) 32 *Virginia Journal of International Law* 515, which proposes a draft Universal Declaration of Linguistic Rights.

أسعى إلى ربط القانون الدولي بالأدبيات الأوسع المتعلقة بالعدالة اللغوية؛ بهدف الكشف عن إمكانيات القانون الدولي المعاصر في شأن اللغة وقيوده.

ويتطلب هذا التحليل أن أتوسع، في مختلف فصول هذا الكتاب، في فكرة العدالة اللغوية نفسها، وعند القيام بذلك، لا أعدّل نظرية شاملة للمفهوم، ولكني: أرسم أنواع القضايا، التي يوجه النظر إليها الاهتمام بالعدالة اللغوية، ثم بالاعتماد على أعمال من مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك: علم الاجتماع، والتربية، واللسانيات، والفلسفة السياسية، عملت على توضيح الافتراضات (غير المفصلة غالباً) في الأدبيات الموجودة حول ما يشكل الظلم، من الناحية اللغوية، كما حدّدت مجموعة من المطالبات المتعلقة باستعمال اللغة، التي تميل إلى صياغتها نحو العدالة، وبهذه الطريقة: أوضح أنواع القضايا، التي يجب أن تأخذها أية رؤية شاملة للعدالة اللغوية في الاعتبار، وأوظفها إطاراً؛ لتقييم رؤية العدالة اللغوية المضمنة في القانون الدولي، ففي جوهر الأمر إذن، يستكشف هذا الكتاب سؤالين رئيسيين، هما:

إلى أي نوع من القضايا يلفت مفهوم العدالة اللغوية الانتباه؟

وكيف يتعامل القانون الدولي مع هذه القضايا؟

يمكن للعديد من التقاليد الفكرية المختلفة، أن يقدم نظرة ثاقبة فيما يتعلق بهذين السؤالين، وفي هذا الكتاب، أستكشف هذه الأسئلة في المقام الأول؛ اعتماداً على أعمال الباحث بيير بورديو، إذ لم يكن بورديو محامياً دولياً، كما إنه لم يكن لغوياً أو خبيراً في السياسة اللغوية، بل كان في المقام الأول عالم اجتماع، وكان مهتماً بالعلاقة بين الهياكل والمؤسسات الاجتماعية الموضوعية من ناحية، وبين الممارسات الملموسة للأفراد والجماعات من ناحية أخرى. كما طبق بورديو تحليله ومنهجيته الاجتماعية للغة والقانون ضمن عملٍ واسع النطاق ومؤثر، يشمل مواضيع متنوعة

مثل: التعليم⁽¹⁰⁾، والتصوير الفوتوغرافي⁽¹¹⁾، والممارسات الثقافية لشعب القبائل في الجزائر⁽¹²⁾، وتراجع دولة الرفاهية الفرنسية⁽¹³⁾.

اعتمدت في هذا الكتاب، في المقام الأول، على عمل بورديو فيما يتعلق باللغة⁽¹⁴⁾، ومع ذلك، فإنني أستعين بكتاباته أيضاً في عدد من الموضوعات الأخرى، كاللغة، والثقافة، والدولة؛ لإرشاد تحليلي لاستعمال اللغة في سياقات مختلفة، وفي الختام: أرى أن كتابات بورديو عن القانون و"المجال القانوني"⁽¹⁵⁾، تجمع بين الرؤى، التي تناولتها في هذا الكتاب، فيما يتعلق بالعلاقة بين القانون الدولي، وبين العدالة اللغوية.

وقد اخترت التركيز على عمل بورديو بهذه الطريقة لسببين، الأول: أن عمل بورديو يعتمد على "ترسانة مفاهيمية"⁽¹⁶⁾ مميزة، طورها بهدف إجراء دراساته التجريبية، ولتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة، كان مهتماً بشكل خاص بتصميم المفاهيم، التي من شأنها: أن تكشف عن الهياكل، والافتراضات، والفكر الخفية العاملة في العالم اليومي، وكيف تحافظ على علاقات الهيمنة والظلم؛ ولهذا السبب، توفر أدوات بورديو إطاراً نظرياً مفيداً لهذا الكتاب. وفي حين أنه لا يقدم نظرية للعدالة، ولا للعدالة اللغوية، فإن منهجيته مفيدة في تحديد أشكال مختلفة من الظلم داخل العالم الاجتماعي عامةً، وفيما يتعلق باستعمال اللغة، يوفر عمله طريقة لفهم كيف تصير

(10) Pierre Bourdieu and Jean-Claude Passeron, *Reproduction in Education, Society and Culture* (2nd edn, Sage 1990).

(11) Pierre Bourdieu (ed), *Photography: A Middle-Brow Art* (Polity 1990).

(12) Pierre Bourdieu, *Algeria 1960* (CUP 1979).

(13) Pierre Bourdieu, *Acts of Resistance: Against the New Myths of Our Time* (Polity 1998).

(14) Especially Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (Polity 1991).

(15) Pierre Bourdieu, 'The Force of Law: Toward a Sociology of the Juridical Field' (1987) 38 *Hastings Law Journal* 814.

(16) Elliot B Weininger, 'Foundations of Pierre Bourdieu's Class Analysis' in Erik Olin Wright (ed), *Approaches to Class Analysis* (CUP 2005) 86.

اللغة نقطة محورية لممارسة السلطة الاجتماعية⁽¹⁷⁾، وعلاوةً على ذلك، يساعدنا إطار بورديو التحليلي المميز في الكشف عن هياكل السلطة المخفية عادةً، والافتراضات الضمنية، التي تشكل الممارسة الاجتماعية؛ ولذلك: يقدم منهجه رؤى فريدة للفكر الكامنة، أو غير المفصلة، حول العدالة اللغوية، التي يعمل بها القانون الدولي، والطريقة التي تؤثر بها هذه الفكر في إسهام القانون الدولي في العدالة داخل المجال اللغوي.

أما السبب الثاني الذي يجعلني أركز على عمل بورديو، هو: أنه على الرغم من أهمية عمله في تحليل القانون الدولي، فقد جرى تجاهلها إلى حد كبير حتى الآن في الدراسات القانونية الدولية.

لقد كان لأعمال بورديو تأثير كبير، ليس في علم الاجتماع فحسب، بل في مجموعة واسعة من الاختصاصات الأكاديمية، واعتمدت أساليبه النظرية والتجريبية على نطاق واسع في علم الإنسان، والفلسفة، والدراسات الثقافية، ونظرية التعليم، واللسانيات، ودراسات النوع الاجتماعي، ونظرية الأدب، كما استخدم فكره عدد من العلماء العاملين في النظرية القانونية: "القانون والمجتمع"، والمجالات ذات الصلة مثل: علم الجريمة، أما في ما يتعلق بالشؤون الدولية، فقد طبقت دراسات مختلفة للنظام الدولي إطاره التحليلي، وكان لأعماله اللاحقة تأثير خاص في موضوع العولمة، وفي ظل هذه الخلفية، من اللافت للنظر: أن فكر بورديو لم يتناولها، بأي شكل من الأشكال، أي من علماء القانون الدولي⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من وجود إشارات متفرقة إلى دراساته في الأدبيات الحديثة⁽¹⁹⁾، فإن الرؤى التي يقدمها عمله لم تُدمج

(17) Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14).

(18) مع استثناء ملحوظ لـ

Yves Dezalay and Bryant Garth, *Dealing in Virtue: International Commercial Arbitration and the Construction of a Transnational Legal Order* (University of Chicago Press 1996).

(19) ينظر على سبيل المثال:

في فهمنا العام وتحليلنا للقانون الدولي. وهذا نقصٌ كبيرٌ في الدراسات القانونية الدولية؛ لأنه كما أوضحت في هذا الكتاب، فإن الإطار التحليلي لبورديو يثري فهمنا للقانون الدولي، إذ إنه يسلط الضوء على جوانب الهيمنة، والمقاومة، وضبط النفس، والحرية، والنضال، التي لا يوفر القانون الدولي نفسه مفرداتٍ لبحثها.

فجزءٌ من هدفي في هذا الكتاب هو: إدخال فكر بورديو ومنهجيته في مجال البحث القانوني الدولي، وتوضيح قيمتها وتأثيرها في الكتابة النقدية للقانون الدولي، وبهذا المعنى: أستخدم مثال السياسة اللغوية وسيلةً للإجابة عن أسئلةٍ أوسع، حول تعامل القانون الدولي مع أنظمة القوة والظلم، والطريقة التي يقدم بها عمل بورديو مفرداتٍ غنيةً ومضيفةً، يمكنها أن تسلط الضوء على هذه الأمور.

ثم إن مفتاح منهج بورديو هو: "مجموعة أدواته"⁽²⁰⁾ الفريدة من المفاهيم، التي ستستعمل في التحليل الاجتماعي، وسأوظف تلك الأدوات، ومنهجية بورديو العامة، في كتابي هذا، ومع ذلك، فمن المفيد: تقديمها هنا، إلى جانب نظرة عامةٍ على كيفية تطبيق بورديو لها في تحليل ما يسميه: "المجال اللغوي"⁽²¹⁾، فالعنصر الأول في الإطار المفاهيمي لبورديو هو: السَّجِيَّة (الهَابِيْتوس *habitus*)، إذ يرى بورديو، أن مصطلح الهَابِيْتوس هو: مجموعةٌ من التصرفات، التي يكتسبها الأفراد؛ نتيجة تجاربهم الاجتماعية والثقافية، التي تدفعهم إلى التصرف بطرائقٍ معينة⁽²²⁾.

ويتضمن الهَابِيْتوس "الحس العملي"⁽²³⁾، أو "الإحساس باللعبة"⁽²⁴⁾؛ أي: الإحساس بالسلوك المناسب في ظروفٍ معينة، وإنه نتيجةٌ للتصرفات التي تشكل

(20) أقتبس هذا التعبير من جيلز ديلوز (Gilles Deleuze)، الذي أشار في مقابلة مع ميشيل فوكو (Michel Foucault) إلى أن "النظرية هي تمامًا مثل صندوق الأدوات". انظر نص المقابلة في:

Sylvère Lotringer (ed), *Foucault Live* (Semiotext(e) 1996) 76.

(21) Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14) 57.

(22) Pierre Bourdieu, *The Logic of Practice* (Polity 1990) 53.

(23) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 57.

(24) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 66.

الهابيتوس، فإننا نميل إلى التصرف بطرائق تشبه اجتماعيًا وثقافيًا تلك التي اختبرناها في الماضي؛ لأن الهابيتوس يشكل فهمنا لإمكانيات العمل، ومع ذلك، في الوقت نفسه، نظل أحرارًا في التصرف بشكلٍ مختلفٍ، وسنفعل ذلك استجابةً للتغيرات في الظروف الخارجية - الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو غير ذلك -، أو التغيرات في إدراكنا وفهمنا للعالم الاجتماعي، فبهذه الطريقة، يسمح مفهوم الهابيتوس لبورديو في تفسير تأثير البنى الاجتماعية والثقافية في السلوك الفردي، مع ترك الباب مُسرَّعًا أمام احتمال أن يتصرف الأفراد بشكلٍ مختلفٍ عما تملّيه تلك البنى⁽²⁵⁾، فهو يسمح له في تحديد الاتجاهات، دون المطالبة بها كقوانين حديدية، وهذا مفيدٌ، على وجه الخصوص، في تفسير أهمية اللغة للهوية الإنسانية: فيشعر الأفراد بالارتباط بلغتهم الأم، وسيستمرّون في كثيرٍ من الأحيان في استعمالها، ولو تسبب ذلك في معاناتهم من التمييز أو الحرمان، ومع ذلك: يمكنهم تعلم لغاتٍ جديدةٍ واستعمالها إذا عُدَّ ذلك ضروريًا، أو مرغوبًا فيه.

إن مفهوم الهابيتوس وحده لا يقدم وصفًا كاملاً للممارسة الاجتماعية، فالهابيتوس يتشكل، ويؤثر بدوره في السلوك، في سياقاتٍ معينة، أو في مجالاتٍ اجتماعيةٍ محددةٍ، وبالنسبة إلى بورديو، فإن المجال هو: "كونٌ اجتماعيٌّ مستقلٌّ، له قوانينه الخاصة في العمل"⁽²⁶⁾، وبمعنى آخر: المجال هو: موقعٌ معينٌ للممارسة الاجتماعية، له مؤسساته، وخطاباته، وأنشطته الخاصة. وهكذا، يشير بورديو إلى "المجال العلمي"⁽²⁷⁾، أو "مجال الإنتاج الثقافي"⁽²⁸⁾، فالمجالات لها عقائدها (*doxa*)

(25) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 52–65; Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice* (CUP 1977) 72–95; Pierre Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste* (Routledge 1984) 169–75.

(26) Pierre Bourdieu, *The Field of Cultural Production* (Polity 1993) 163.

(27) Pierre Bourdieu, *Practical Reason* (Polity 1998) 138.

(28) Bourdieu, *The Field of Cultural Production* (n 26).

الخاصة، أي: القيم، والمبادئ الأساسية للمجال، التي يميل الجميع إلى افتراضها، و"عَدَّها أمرًا مفروغًا منه"⁽²⁹⁾،

كما إن المناصب التي يشغلها الأفراد في المجال الاجتماعي، والعلاقات بينهم، يجري تحديدها، ضمن الإطار المفاهيمي لبورديو، بتوزيع رأس المال داخل هذا المجال؛ إذ يستخدم بورديو مصطلح "رأس المال" هنا بنطاقٍ عام؛ ليعني: "مجموعة الموارد والقوى القابلة للاستخدام فعليًا"⁽³⁰⁾، التي يجري تقييمها في مجالٍ معين، ولذلك: يرى بورديو أن هناك أنواعًا متعددة من رأس المال، كما إن هناك مجالات اجتماعيةً متعددة.

وهكذا، لا يشير بورديو في كل أعماله إلى رأس المال الاقتصادي فحسب، بل يشير أيضًا إلى رأس المال الثقافي⁽³¹⁾، والسياسي⁽³²⁾، واللغوي⁽³³⁾، والتعليمي⁽³⁴⁾، والرمزي⁽³⁵⁾، وغيرها من أشكال رأس المال، فعلى سبيل المثال: يستخدم بورديو مفهوم رأس المال الثقافي؛ للإشارة إلى السلوكيات والسمات المصرح بها، أو ذات القيمة الثقافية، مثل: القدرة على التحدث بذكاءٍ عن الفن، أو حيازة شهادة جامعية في الأدب⁽³⁶⁾، ويصف بورديو الأفراد ذوي رأس المال الأكبر في مجالٍ معين بأنهم المهيمنون، فيما أولئك الذين لديهم رأس مالٍ أقل فهم: المهيمَن عليهم⁽³⁷⁾.

ومن ثم: فإن مقدار رأس المال الذي يمتلكه الفرد يحدد مقدار القوة التي يمتلكها في ذلك المجال⁽³⁸⁾، والمجالات الاجتماعية هي: مواقع للصراع المستمر، إذ تتنازل

(29) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice* (n 25) 159–71.

(30) Bourdieu, *Distinction* (n 25) 114.

(31) Bourdieu, *Distinction* (n 25).

(32) Bourdieu, *Practical Reason* (n 27) 14–18.

(33) Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14).

(34) Bourdieu, *Distinction* (n 25) 113.

(35) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 112–21.

(36) Bourdieu, *Distinction* (n 25).

(37) Bourdieu, *The Field of Cultural Production* (n 26) 163.

(38) Bourdieu, *Practical Reason* (n 27) 31–4

المجموعات والأفراد؛ من أجل الحصول على موقع داخل هذا المجال، و"يحاولون تحديد ما يشكل رأس المال في هذا المجال، وكيف سيُوزَعُ رأس المال هذا"⁽³⁹⁾، ونتيجةً لذلك: فإن المجالات الاجتماعية عند بورديو ليست كيانات ثابتة أو ساكنة، ولكنها في حالة تغير مستمر، فдستور المجال يحصل التنافس عليه والتفاوض فيه باستمرار، كما يتحدث بورديو عن "مجال صراعات، يواجه فيه الفاعلون بعضهم بعضًا، بوسائل وغايات مختلفة وفقًا لموقعهم في بنية مجال القوى، مما يسهم في الحفاظ على بنيته، أو تحويلها"⁽⁴⁰⁾، وفي هذا السياق، يُقصد بمصطلح [المجال]: أن يشير إلى ساحة معركة، أو ساحة لعب"⁽⁴¹⁾، أي؛ ميدان للتنافس.

ورغم وجود هذا النوع من الصراع المستمر، تميل المجالات الاجتماعية - برأي بورديو - إلى إعادة إنتاج عمليات توحيد السلطة الموجودة داخلها، وتميل علاقات القوة المهيمنة في العمل داخل المجالات إلى الاستمرار، فيما يميل الأفراد إلى قبول المبادئ الأساسية للمجال؛ بعدّها صحيحةً بطبيعتها، ونقيضًا حتمًا المجموعات المهيمنة⁽⁴²⁾؛ لذا يسمي بورديو هذا "الالتزام غير المدروس إلى حدّ ما بمنطق وقيم ورأسمال المجال"⁽⁴³⁾: وهما⁽⁴⁴⁾، وهذا يعني: أن الأفراد ذوي رأس المال الأقل في هذا المجال، يميلون إلى النظر إلى التفاوت بين مستويات رأس المال، ليس على أنه اعتباطي؛ أي: على أنه تمييز لا يوجد له أساس ضروري، بل على أنه طبيعي، ولا مفر منه⁽⁴⁵⁾، ويسمي بورديو الظاهرة العامة هنا: سوء الاعتراف⁽⁴⁶⁾ *misrecognition*، فالممارسة التعسفية للسلطة يُساء الاعتراف بها على أنها تمييز مشروع، وهذا ينطوي

(39) Jen Webb, Tony Schirato, and Geoff Danaher, *Understanding Bourdieu* (Sage 2002) 22.

(40) Bourdieu, *Practical Reason* (n 27) 32.

(41) Weininger (n 16) 96.

(42) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 122-41.

(43) Webb, Schirato, and Danaher (n 39) 26.

(44) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 66.

(45) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 67.

(46) Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14) 60.

على ممارسة السلطة الرمزية *symbolic power*، وهي السلطة التي لا تُمارَس بالقوة الفعلية، ولكن بتواطؤ الضحية في قبول الوضع الحالي⁽⁴⁷⁾.

فيشكل هذا الإطار المفاهيمي العام أساساً لجميع أبحاث بورديو التجريبية.

وفيما يتّصل بمسألة اللغة بشكل أكثر تحديداً، يطبق بورديو هذا الإطار لتحليل عمل المجالات اللغوية⁽⁴⁸⁾، فبرأي بورديو، تعمل المجالات اللغوية كأسواق، فتُحدّد المواقف النسبية إلى المشاركين؛ بمقدار رأس المال اللغوي الذي يمتلكونه، وفي أي مجال لغويّ معين، يجري تقدير أنواع معينة من الكلام أكثر من غيرها، فأولئك الذين ينتجون مثل هذا الخطاب لديهم رأس مال لغويّ أكبر داخل تلك السوق، ومن ثم: يتمتعون بميزة، أو قادرون على تأمين "ربح التميز"⁽⁴⁹⁾، ففي المجال اللغوي لمهنة المحاماة في العاصمة البريطانية: لندن مثلاً، يعد الشخص الذي يتحدث الإنجليزية بطلاقة وبلكنة "صحيحة"، أكثر تفضيلاً من الشخص الذي يتحدث الإنجليزية بوصفها لغة ثانية، أو بلكنة كوكني، أو بأخطاء قواعديّة.

ووفقاً لبورديو: فإنّ كل فرد لديه سجيته اللغوية الخاصة *linguistic habitus*، أو استعداداته للتحدث بطريقة معينة: بلغة معينة، بلهجة معينة، وباستعمال مفردات معينة، وإن الكلام الذي يصدره الفرد ينتج عن التفاعل بين السجية اللغوية *linguistic habitus* لهذا الفرد، وبين السوق أو المجال اللغوي، ونتيجة لذلك: تميل السوق اللغوية إلى تفضيل الأفراد، الذين تؤهلهم سجاياهم اللغوية *linguistic habitus* إلى التحدث، الذي يقيّمه السوق على أنه يتمتع برأس مال لغويّ أكبر، ويخصص رأس مال لغويّ أقلّ للمتحدثين الآخرين. ووفقاً لبورديو، فإن قبول هؤلاء المتحدثين ذوي القيمة الأقل هو: شكل من أشكال العنف الرمزي *symbolic violence*، الذي يحدث عبر سوء

(47) Bourdieu, *The Logic of Practice* (n 22) 122–34.

(48) ما يأتي هو ملخص موجز للغاية للتحليل في:

Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14).

(49) Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14) 55.

الاعتراف، فيعتقد المتحدثون المهيمون عليهم بأن لغتهم ذات قيمة أقل، وهذا يدفعهم إلى التعاون في التقليل من قيمة أدوات التعبير الخاصة بهم، ومن الجدير بالذكر وفقاً لبورديو: أن هؤلاء الأفراد من المحتمل: أن يكونوا محرومين ليس في المجال اللغوي فقط، ولكن بشكل عام أيضاً؛ وذلك لأن التماثلات⁽⁵⁰⁾ *homologies* بين المجالات الاجتماعية المختلفة تعني: أن أحد أشكال رأس المال، مثل: رأس المال اللغوي، يمكن تحويله إلى أشكال أخرى - على سبيل المثال: التعليم، أو فرص العمل⁽⁵¹⁾ -؛ ولذلك: فإننا نميل إلى رؤية وجود علاقة بين أولئك الذين يتحدثون لغات "منخفضة المكانة"، وبين أولئك الذين لديهم وضع اجتماعي منخفض بشكل عام.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أمر مهم يتعلق بمنهجية بورديو، في أنها تدعو إلى دراسة تفصيلية لبنية معينة، وتشغيل مجالات اجتماعية معينة، وبرأي بورديو، لا يمكن النظر إلى القضايا الاجتماعية نظرياً دون تطبيق، بل لا بد من تحليل السياقات الاجتماعية العملية، التي تُمارَس فيها، وإن عمل بورديو لافِت للنظر، من حيث الطريقة، التي يزاوج بها بين البحث النظري، وبين البحث التجريبي، فإطاره المفاهيمي لا يرشد البحث التجريبي المستدام فحسب، بل يسترشد به أيضاً⁽⁵²⁾.

وفي هذا الكتاب، لن أعرض بحثاً تجريبياً، ومع ذلك، سأتابع نهج بورديو، بالبحث العملي في القانون الدولي والعدالة اللغوية، وذلك ضمن السياق الملموس للمجالات المختلفة لاستعمال اللغة، وعليه: جرى تنظيم الكتاب بأن يأخذ كل فصل بعين الاعتبار العدالة اللغوية، والطريقة التي يتعامل بها القانون الدولي معها، في مجالٍ مختلفٍ.

(50) Bourdieu, *Distinction* (n 25) 175–208.

(51) وهكذا، يتحدث بورديو عن "سعر الصرف" بين الأنواع المختلفة لرأس المال: Bourdieu, *Practical Reason* (n 27) 34.

(52) وهذا يظهر بوضوح من:

Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice* (n 25)

فيتناول الفصل الأول استعمال اللغة في سياق التعليم؛ اعتمادًا على أدبيات متنوعة من الاختصاصات، واستنادًا على تحليل بورديو النظري، سألنا أنواع الظلم، التي قد ترتبط باختيار بعض اللغات بدلًا من غيرها كوسيلة للتعليم، وكموضوعات في المناهج التعليمية، ثم أتناول بعد ذلك الطريقة، التي يتعامل بها القانون الدولي مع هذه القضايا، وبشكلٍ أعمّ، كيف يؤثر القانون الدولي في استعمال اللغة في التعليم، وحينما أوظف هذا الفصل كمقدمة عامة لتطبيق منهجية بورديو، أستكشف كيف تفتح أداة بورديو المفاهيمية الإطار المرجعي، الذي ننظر منه إلى مسائل استعمال اللغة، ويقدم رؤى جديدة حول السبب في أهمية اللغة المستعملة في التعليم، وتحديدًا، ألاحظ كيف يكشف نهج بورديو أن قضايا اللغة أكثر تعقيدًا واعتمادًا على السياق، مما يُؤخذ في الاعتبار بشكلٍ عامّ في إطار القانون الدولي، ففي حين أن القانون الدولي لديه القدرة على الإسهام في تحقيق قدرٍ أكبر من العدالة فيما يتعلق باستعمال اللغة في التعليم، فإن رؤيته للعدالة اللغوية محدودة، مقارنةً بالفهم الأكثر شمولاً للمفهوم، الذي يوجهنا إليه عمل بورديو.

وسأتناول موضوعي: التعقيد، والاعتماد على السياق، بشكلٍ أكبر في الفصل الثاني، الذي يعرض لاستعمال اللغة في الثقافة، وفي وسائل الإعلام. وفي أثناء استكشاف كيفية اكتساب اللغة أهمية في هذا السياق، لاحظت كيف أن أنماط استعمال اللغة في المجال الثقافي معقدة ومتباينة، بل ألاحظ أيضًا كيف أن استعمال اللغة في الثقافة وفي وسائل الإعلام يتعدّل ويتغير باستمرار، لا سيما استجابةً للعولمة، التي تغير المشهد: الثقافي واللغوي جذريًا.

كما يسلط عمل بورديو حول المجالات كمواقع للتنافس، الضوء على أهمية التغيير في هذا السياق، فعلى هذه الخلفية، أفكر في كيفية تعامل القانون الدولي مع المخاوف المتعلقة باستعمال اللغة في الثقافة، وفي وسائل الإعلام. ثم بدراسة مجالاتٍ مختلفة من القانون الدولي ذات الصلة باستعمال اللغة في هذا المجال، أشير إلى أن

القانون الدولي يواجه صعوبةً في تفسير عمليات التمايز والتغير داخل المجال الثقافي، كما إنني أفكر أيضًا في الآثار المترتبة على هذا القيد، فيما يخص تعامل القانون الدولي مع العدالة اللغوية.

ويستكشف الفصل الثالث قضايا العدالة اللغوية في سياق العمل؛ إذ لم تحظ أهمية القانون الدولي بالسياسة اللغوية في مجال العمل، إلا بنزير يسير من الاهتمام في الأدبيات ذات الصلة، وفي هذا الفصل، سأتناول هذا النقص؛ عبر النظر في أنواع الظلم، التي قد ترتبط باستعمال اللغة في سياق التوظيف، والدور، الذي يلعبه القانون الدولي فيما يتعلق بهذه القضايا. ومرةً أخرى، باستخدام الإطار المفاهيمي لبورديو؛ لإلقاء الضوء على القضايا ذات الصلة، أطور تصنيف الطرائق المختلفة، التي تكتسب بها اللغة أهميةً فيما يتعلق بالعمل، وأستخدم هذا أساسًا؛ لتحديد الأنواع المختلفة من "الظلم اللغوي"، الذي قد يعاني منه العاملون في مكان العمل، ثم سأنظر في مدى معالجة القانون الدولي لهذا النطاق من المظالم، وأثناء ذلك، سأطرح أسئلةً أوسع، حول: مدى مراعاة القانون الدولي للطبعتين: المنهجية والهيكلية للحرمان، الذي يعاني منه المتحدثون بلغات الأقليات، وأشار هنا إلى أنه في حين أن عمل بورديو يسلط الضوء على الطريقة، التي تتقاطع بها أنواع مختلفة من الظلم؛ بأن تتضخم آثار الحرمان، فإن القانون الدولي لا يأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ الآثار المترتبة على هذا الحرمان الهيكلي متعدد الأوجه، استنادًا إلى العدالة اللغوية.

فنتضمن المناقشة في هذه الفصول الثلاثة الأول ضمنياً الدور المهم، الذي تلعبه الدولة في تحديد السياسة اللغوية، في كل مجالٍ من هذه المجالات.

وفي الفصل الرابع، أنتقل إلى النظر في دور الدولة، فيما يتعلق بمسائل السياسة اللغوية، بتركيز مباشر، وعلى وجه الخصوص: أتناول القضايا اللغوية، التي تنشأ في سياق التعامل مع سلطات الدولة، مثل: الإدارات الحكومية، والمحاكم، وأستقصي أنواع الظلم، التي يمكن مواجهتها في هذا المجال، فتسلط دراسة الدولة بمساعدة

منهجية بورديو، الضوء على الأبعاد السياسية للنزاعات اللغوية، وإلى الطريقة، التي تميل بها إلى الغموض في المقاربات القانونية الدولية للسياسة اللغوية، ولذلك: فإنني أسعى في هذا الفصل إلى البحث المفصل في:

- كيفية تعامل القانون الدولي مع الجوانب السياسية للسياسة اللغوية،
- وكيف يؤثر ذلك في مدى إسهام القانون الدولي في تحقيق قدر أكبر من العدالة اللغوية.

وسأجمع في الفصل الأخير بعض الموضوعات والفكر من الفصول السابقة؛ عبر البحث في كيفية تأثير اللغة في المشاركة في الحياة العامة، ومن الواضح: أن هذا يغطي المشاركة في مجالات التعليم، والثقافة، والعمل، والدولة، التي سبق أن تناولناها، ويشمل أيضًا المشاركة الديمقراطية في مجالات أخرى من مجالات صنع القرار الجماعي. وبالاتماد مرة أخرى على بورديو، سأفكر في الطرائق المختلفة، التي قد تعمل بها اللغة؛ لاستبعاد مجموعات معينة من المشاركة الفعالة في المجال العام، وأبحث في كيفية تسبب هذا الاستبعاد في الظلم. ثم أتناول بعد ذلك كيفية تعامل القانون الدولي مع قضايا المشاركة الديمقراطية في هذا السياق، وأرى أنه عند مقارنتها بالرؤية الواسعة للديمقراطية المتأصلة في عمل بورديو، فإن الطريقة التي يتعامل بها القانون الدولي مع الديمقراطية محدودة بطرائق رئيسية، ونتيجة لذلك: فإن رؤية القانون الدولي للعدالة اللغوية في هذا السياق مقيدة بالمثل.

وبطبيعة الحال، فإن المجالات الخمسة لاستعمال اللغة، التي أتناولها في فصول هذا الكتاب، لا تستنفد بأي حال من الأحوال مجالات الحياة، التي تكتسب فيها اللغة أهمية، بل إنها تمثل عينة من المجالات المهمة لاستعمال اللغة، التي أدرسها لتسليط الضوء على القضايا الأساسية المتعلقة بطبيعة العدالة اللغوية، وعلاقتها بالقانون الدولي.

ويمكن تلخيص الاستنتاج، الذي خرجت به من تحليلي للقانون الدولي والسياسة اللغوية في هذه المجالات الخمسة بما يأتي:

يطلق القانون الدولي إمكانيات تحقيق عدالة أكبر في مجال السياسة اللغوية ويقيدها في آن واحد.

كما يمكن استخدام القانون الدولي لمعالجة مجموعة من المخاوف المتعلقة باللغة، ولكن في نهاية المطاف: عند مقارنتها بالرؤية الغنية للعدالة اللغوية، التي يوجنها إليها عمل بورديو، فإن الرؤية الضمنية في القانون الدولي تبدو محدودة بطرائق عدة، وهذه الفجوة بين إمكانيات القانون الدولي من ناحية، وبين حدوده من ناحية أخرى، تتجلى مرارًا وتكرارًا في المجالات المختلفة لاستعمال اللغة، التي نتناولها هنا، ونتيجة لذلك: يوجد نمط لفصول هذا الكتاب، إذ يتكرر النظر في إمكانيات القانون الدولي وقيوده، في كل فصل، على الرغم من أن هذا النمط يظهر بطريقة مختلفة في كل مرة، ففي كل قضية، تسلط منهجية بورديو الضوء على جوانب العدالة اللغوية، التي لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ ضمن القانون الدولي، كما تشير إلى الطريق نحو فهم موسع للمفهوم.

وبعد أن رسمت منهجية هذا الكتاب، يجب أن أقول شيئًا عن الطريقة، التي سأتعامل بها مع المواد القانونية الدولية المتعلقة باللغة، فلا يقدم هذا الكتاب تحليلًا فقهيًا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، كما إن تركيزي ليس على توضيح تفاصيل الحقوق الفردية والتزامات الدولة، ولا على اقتراح تفسيرات ملموسة للقانون، بل إنني مهتمة بكيفية ظهور قضايا اللغة، ومناقشتها في النصوص القانونية الدولية بمختلف أنواعها، ويترتب على ذلك أنني لا أتعامل مع القانون الدولي؛ بحدّ مجرد مجموعة من القواعد القانونية، بل بحدّ مجموعة من الفكر وطرائق الحديث عن العالم، ومن هذا المنظور: فإن القانون الدولي في حد ذاته لغة، يجري تصنيعها، وإعادة صياغتها، وتشكيلها، والتفاوض في شأنها؛ عبر النصوص القانونية الدولية، والبحوث في عالما،

وعلى هذا الأساس، فإن الدول ليست هي: الصانع الوحيد للقانون الدولي، بل إنه ينشأ ويتأثر من ممارسة المحامين الدوليين⁽⁵³⁾، ويتجسد في الفكر، والمناورات الجدلية، والاستراتيجيات الخطابية لأولئك، الذين يسعون إلى جعل المجال القانوني الدولي يؤثر في مسائل السياسة اللغوية، ومن هذا المنطلق: لا يتناول هذا الكتاب بأي تفصيل مصالح وسياسات الدول، التي تدفعها إلى الحد من مدى التزاماتها القانونية الدولية، تجاه الأقليات اللغوية، وبدلاً من ذلك، أركز على السؤال الأكثر عمومية، حول:

كيف يستطيع خطاب القانون الدولي - أي: إطاره من الفكر والموارد المفاهيمية - تمكين الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من التحركات أو المناورات التي تحد من العدالة اللغوية؟

يدعو هذا النهج إلى استخدام إطارٍ واسعٍ، ففي جميع أنحاء هذا الكتاب سأقف بالتحليل على مجموعةٍ واسعةٍ من الصكوك القانونية الدولية الملزمة، وغير الملزمة، والفقه، ووضع القواعد، والبحوث، والأدب، كما يشمل القانون الدولي الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان، والقوانين، التي طُورت ضمن أنظمةٍ إقليميةٍ أخرى؛ مثل: قانون الاتحاد الأوروبي، وفي حين أن النهج الإقليمي، وغيره من النهج القانونية للسياسة اللغوية، ليست موحدةً بأي حالٍ من الأحوال، إلا أن هناك ممارساتٍ من التلاقح والإسناد المتبادل، تبرر التعامل مع جميع مجالات القانون هذه، على أنها تسهم في خطاب موحد، وفي الوقت نفسه: هناك موضوعٌ واحدٌ يظهر على مدار هذا الكتاب، أتناوله على وجه التحديد في الختام، هو موضوع: التمايز داخل "المجال" القانوني الدولي.

وهكذا، كما أشرت في جميع أنحاء الكتاب إلى "القانون الدولي" عامةً، فإنني أشير أيضاً إلى أن هذا الخطاب يجسد نهجاً مختلفةً، ومتضاربةً أحياناً، لقضايا اللغة.

(53) وهذا ما أطلق عليه تشيمني؛ استناداً إلى شاختر، اسم: "الكلية غير المرئية" للمحامين الدوليين، التي تُعدُّ "حاسمة في صنع وتفسير القانون الدولي".: 63. (n 19) Chimni

وفي هذه المرحلة، يجب أن أوضح أيضًا بالضبط ما أعنيه بـ "اللغة"، ففي هذا الكتاب، أستخدم كلمة: "لغة" في المقام الأول؛ للإشارة إلى نظام اللغة ككل، وعلى سبيل المثال: الإنجليزية، أو السواحلية، ولذلك: فإنني أركز بشكل رئيس على اللغة في حد ذاتها؛ بعدّها متميزة عن اللهجات وأنماط الكلام الأخرى داخل اللغة، ومع ذلك، في بعض الأحيان يكون من الصعب: إجراء مثل هذه الفروق، فيكون الاختلاف سياسيًا غالبًا، وليس لغويًا بحثًا، فقد كانت "اللغة" النرويجية "لهجة" من اللغة الدنماركية حتى استقلال النرويج⁽⁵⁴⁾، وعلاوة على ذلك، فإن تصنيف أسلوب الكلام على أنه "لغة" و"أصيل" في حد ذاته، يثير العديد من القضايا، التي سأتناولها فيما يتعلق بالعدالة اللغوية، وممارسة السلطة فيما يتعلق باستعمال اللغة، وفي ضوء ذلك، وعلى الرغم من أن نقطة انطلاقتي هي: "اللغة الصحيحة"، فإنني لا أستبعد النظر في المعاني الأخرى لكلمة: "لغة".

وحيث تُصنف اللغات بطرائق مختلفة لأغراض مناقشة السياسة اللغوية، فإنني أميّز في المقام الأول، بالاعتماد على تصور بورديو، بين "اللغات المهيمنة"، وبين غيرها، ويتبع هذا المصطلح تحليل بورديو للعلاقات الاجتماعية، تبعًا للمواقف النسبية للمجموعات، أو للأفراد "المهيمنين" و"المهيمنين"⁽⁵⁵⁾، ومن ثم: فإن اللغات المهيمنة هي: تلك التي تتمتع برأس مال لغوي أكبر، أو بشكل أعم: ذات مكانة أعلى من غيرها، وفي مجال لغوي معين، قد تكون أو لا تكون اللغة المهيمنة هي: اللغة الرسمية أو الوطنية نفسها، وبالمثل، قد تكون أو لا تكون اللغة نفسها التي تتحدث بها غالبية السكان، ومع ذلك: ستكون اللغات الرسمية ولغات الأغلبية هي: المهيمنة

(54) Stephen May, *Language and Minority Rights: Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language* (Longman 2001) 4.

(55) على الرغم من أن بورديو نفسه لا يميل إلى استخدام عبارة: "اللغة المهيمنة"، إلا أنه يشير بدلاً من ذلك، اعتمادًا على السياق، إلى "اللغة الرسمية"، أو "اللغة المعيارية"، أو "اللغة المشروعة". انظر: Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (n 14).

بالفعل، فيما اللغات الأخرى؛ أي: تلك التي ليست "مهيمنة"، أصفها بـ "لغات الأقليات"، كما أصف المتحدثين بهذه اللغات بأنهم: "متحدثو لغة الأقليات".

وأعتمد هنا المصطلحات القياسية المستخدمة في كثير من الأدبيات المتعلقة بالسياسة اللغوية، ومع ذلك، يترتب بناء على تفسيري للغات المهيمنة أن "لغات الأقليات" ليست بالضرورة أن يتحدث بها عدد أقل من السكان.

ولذا أوظف مصطلح "لغة الأقليات" بالمعنى الأوسع، ليشير إلى أي لغة ذات مكانة متدنية أو مهمشة؛ بغض النظر عن عدد الأفراد الذين يتحدثون تلك اللغة بالفعل.

وأخيرًا: لا بد لي من أن أقول شيئًا عن الأبعاد اللغوية لهذا الكتاب نفسه، فأثناء بحثي في قضايا العدالة اللغوية، وفي الطريقة، التي يتعامل بها القانون الدولي مع مثل هذه القضايا، اعتمدت بشكل أساسي على مصادر باللغة الإنجليزية، ونتيجة لذلك، فإن كثيرًا من الأدبيات التي أبني عليها تحليلي تأتي من المملكة المتحدة، أو من الولايات المتحدة، ومن ثم: تميل إلى التركيز على القضايا، التي تبدو مهمة من وجهة نظر تلك المجتمعات المحددة.

ويترتب على ذلك أن المناقشة هنا للعلاقة بين السياسة اللغوية، وبين القانون الدولي، قد تكون منحرفة؛ لأنها لا تأخذ في الاعتبار وجهات النظر البديلة حول العدالة اللغوية، التي يمكن ظهورها في الكتابة بلغات أخرى.

وإلى هذا الحد، يعرض هذا الكتاب نفسه جوانب من الظلم اللغوي، الذي يسعى إلى أخذه بعين الاعتبار؛ لأنه، كما سنرى في الفصول التالية، فإن القلق المتكرر في شأن استعمال اللغة يتعلق بالهيمنة المتزايدة للغة الإنجليزية، وهذا بالطبع أحد حدود هذا الكتاب، ومع ذلك: قد يكون أيضًا بمثابة تذكير بأهمية الموضوع الذي أهتم به؛ إذ إن السياسة اللغوية مهمة - ليس فقط لأولئك الذين يعيشون في المجتمعات

المنقسمة لغوياً مثل: بلجيكا، بل تشكل العوامل اللغوية الطريقة، التي يفهم بها الجميع في كل مكان العالم، ويحلونها، كما تنتشر السياسة اللغوية، وتؤثر في حياتنا كلها. وبهذا المعنى، تشير القيود اللغوية للكتاب بالفعل إلى السؤالين الرئيسيين، اللذين يحركان هذه الدراسة عامة: كيف يمكننا أن نجعل السياسات المتعلقة باستعمال اللغة أكثر عدلاً؟

وما الدور الذي يمكن أن يلعبه القانون الدولي في هذا المشروع؟